مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص١٠٩- ص١٣٤، يناير ٢٠٠٧
ISSN ١٧٢٦-٦٨٠٧, http//www.iugaza.edu.ps/ara/research/

التفهيم لِما أشكلَ من مسائل القضاء والقدر

د. جابر زايد السميري
أستاذ العقيدة المشارك بكلية أصول الدين
الجامعة الإسلامية غزة

ملخـص: رتـب هذا البحث في عدة مطالب ، تتضمن مجموعة مهمة من مسائل القدر ، روعـي فيها بيان ما عسر فهمه ، وأشكل معناه عند العامة ، وتم الكشف عن مجموعة من الأخطاء العقدية ، والتي كانت تشكل مذهباً لبعض الفرق الضالة ومعالجتها ، كالآتي :

١- فساد الاحتجاج بالقدر على المعايب .

٢- صواب الاحتجاج بالقدر على المصايب .

٣- فسـاد زعـم من ذهب إلى أن الدعاء والتوكل والعمل لا طائل تحته في ظل الإيمان بالقدر المكتوب .

٤- ضرورة التفريق بين القدر والمقدور والقضاء والمقضى وعدم التسوية بينهم .

٥- بيان أن القدر يحث على العمل ، ويزجر عن الكسل وأنه لا يأس ولا قنوط مع الإيمان بالقدر.

The understanding for the different problems Formulized in fatalism

Abstract :This research was designed in different requests including important issues in fatalism problems and described its misunderstanding and its meaning forms among publics. The study revealed a group of creed mistakes, which considered as a doctrinal for the deviated or strayed groups. Treatments of these problems were considered as follow:

١- Corruption of protestation by determinism on the disadvantages.

٢- Truth of protestation by determinism on the casualties.

٣- Corruption of who allege that invocation, ensure and work has no avail throughout fatalism.

٤- The necessity to discriminate between fate, lot, determinism and accomplished which never compromise between them.

٥- Manifestation of fatalism that induce for work, derive out from being lazy adding to that there is no desperation and despair with fatalism.

المقدمة :

الحمد الذي قدر فهدى ، والذي خلق فسوى ، وصلى ا وسلم على من رسم طريق الهدى وحذر من مسالك الردى ، وبعد :

فقـد تأملت فيما كتب في مادة القضاء والقدر فألفيتها مختصرة حيناً ومجملة حيناً آخر وقد جمعت في طياتها عبارات وأبواب تحتاج إلى تهذيب وتبيين ، ولما كانت الكتابة فـي مـثل هذا الموضوع خطيرة ودقيقة وتحتاج إلى عناية ولكونها أيضاً كتابة مهمة في موضـوع عقائدي يشكل ركناً من أركان الإيمان له قيمته العلمية وآثاره العملية ويحتاجه ذو الهمـة العالية فضلاً عن غيره ، ولما اتسم هذا النوع من العلم المفيد الذي لا ينفع فيه التقلـيد دون البحـث والعمق ، وجدت نفسي راغبة في التشمير والكتابة فيما عن لي من مسائل عديدة رأيت أنها تحتاج إلى توضيح وتقريب كي تستوعب ويفهم ما فيها من معاني عظيمة ، ومفاهيم كريمة تربط العبد بربه وتقربه إليه .

وهـذه القضـايا القدرية التي استوعبها هذا البحث كانت بمثابة شبهات ومزلات أقـدام ، تعثر في فهمها كثير من العباد ، وترتب على عدم فهمها أعمال ومسالك وأخلاق لا تحمد ، بل كانت شاذة مخالفة لنظام الشريعة ، مما أدى إلى ضلال فاحش ، يحتاج لمن يصـححه ويـرده إلـى الصراط المستقيم ، إذ لا تعارض بين القدر والشرع ، ولا بين المنقول والمعقول ، فالكل قد نظمه رب العالمين وأحكمه .

وقـد رأيت أن تكون هذه القضايا القدرية معدودة في خمس قضايا وهي :

أولاً : الاحتجاج بالقدر على المعاصي .

ثانياً : سبق المقادير بالشقاوة والسعادة لا يقتضي ترك الأعمال .

ثالثاً : أثر العمل والسبب على القدر المكتوب .

رابعاً : ضرورة التفريق بين القضاء والمقضي .

خامساً : ضرورة وضع المشيئة حيث نظمتها الشريعة .

وقـد حاولـت جاهداً أن أزيل الشبهات وأرسم الطريق لتفهيم هذه القضايا ، فإن وفقـت فإني حامد على هذا الغنم ، وإن كانت الأخرى فإني أستغفر ا وأتوب إليه ،

وأسأله تعالى أن يرشدني إلى ما فيه الخير ، وآخر دعوانا أن الحمد   رب العالمين .

المطلب الأول : الاحتجاج بالقدر على المعصية فيه رد للشريعة وإبطال لنظامها ، وفيه تسوية بين أفعال المجرمين والمحسنين

مـن أعظم مخاطر هذه القضية إبطال حجة الأنبياء والرسل على الخلق وتحميل القدر مسئولية جرائـم البشرية أو كما يقول ابن القيم : (فما احتج بالقدر على إبطال الأمر والنهـي إلا مـن هو من أجهل الناس وأظلمهم وأتبعهم لهواه) (1) فالقدر لا يحتج به على المعاصي ، إلا أن هناك من احتج به ، **وبيان ذلك في ذكر بعض ما أشار إليه .**

الدلـيل الأول : قوله تعالى : ﴿ **سيقُولُ الذِين أَشْرَكُوا لَو شَاء الله ما أَشْرَكْنَا ولا آباؤُنَا**﴾ (الأنعـام: ١٤٨) ، وقولـه : ﴿ **وقَالَ الذِين أَشْرَكُوا لَو شَاء الله ما عبدنَا مِن دونِهِ مِن شَـيءٍ** ﴾ (النحل: ٣٥)، وقوله : ﴿ **وإِذَا قِيلَ لَهم أَنْفِقُوا مِما رزقَكُم الله قَالَ الذِين كَفَروا لِلذِيـن آمـنُوا أَنُطْعِم من لَو يشَاء الله أَطْعمه** ﴾ (يـس: ٤٧)، وقوله:﴿ **وقَالُوا لَو شَاء الرحمن ما عبدنَاهم ...** ﴾ (الزخرف: ٢٠) .

فهـذه أربعـة مواضع حكى فيها الاحتجاج بالقدر على المعاصي والإشكال في ذلـك : أنـه قـد علم بالنصوص صحة قولهم : لو شاء ا ما أشركنا ولا آباؤنا ، ولو شاء ا ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ، ولو شـاء الرحمـن ما عبدناهم ، إنه ما شاء ا كان وما لم يشأ لم يكن ، وقد قال ا تعالى : ﴿ **ولَو شَاء ربك ما فَعلُوه** ﴾ (الأنعام: ١١٢) ، وقوله : ﴿ **ولَو شِئْنَا لَآتَينَا كُلَّ نَفْسٍ هداها** ﴾ (السجدة: ١٣) .

(فكـيف أكذبهم ، ونفى عنهم العلم ، وأثبت لهم الخرص فيما هم فيه صادقون وأهل السنة جمـيعاً يقولـون لو شاء ا ما أشرك به مشرك ، ولا كفر به كافر ولا عصـاه أحد من خلقه ، فكيف ينكر عليهم ما هم فيه صادقون ؟) (2) .

---

(1) شـفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، لابن القيم ، تحقيق د. السيد محمد السيد ، وسعيد محمود ، دار الحديث ، القاهرة ، ط٢ سنة ١٤١٨هـ ، ص ٤٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤١ ، وانظر : تفسير ابن كثير ، مكتبة الصفا ، ط١ سنة ١٤٢٣هـ ، ٢١٢/٢ .

وأجـاب ابن القيم على هذه الشبهة بقوله : (إنهم لم يذكروا ما ذكروه إثباتاً لقدره وربوبيـته ووحدانيـته ... ولـو قالوا ذلك : لكانوا مصيبيـن ، وإنما قالـوه معارضين لشرعه ودافعين به لأمره ، فعارضوا شرعه وأمره ، ودفعوه بقضائه وقدره ...) (١) .

وقـد رد ا على شبهتهم عقب ذلك مباشرة فقال تعالى : ﴿ **كَذَلِـكَ كَـذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُم مِن عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِن أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ** ﴾ (الأنعام: ١٤٨) ، وفي آية أخرى أجاب على شبهتهم بقوله : ﴿ **كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ** ﴾ (النحل: ٣٥) ، وقال : ﴿ **وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَا لَهُم بِذَلِكَ مِن عِلْمٍ إِن هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ** ﴾ (الزخرف:٢٠).

وفـي هـذا تجهيـل لهـم ، وتسفيه لحجتهـم ، في كونهم يدعون علم الغيب ، والحـق أنهـم يكذبـون ولا يتبعـون إلا التخريـص والظـن ، ولا غنى لهم بما يفعلون ؛ لأن الذين كانـوا من قبلهـم يتعللون بما تعللوا به فلم ينفعهم حتى مسهم العذاب ولحقتهم الذلـة ، يقول ابن كثيـر : (بهذه الشبهـة ضل من ضل قبل هؤلاء وهي حجة داحضـة باطلـة ؛ لأنهـا لو كانـت صحيحة لما أذاقهم ا بأسه ودمر عليهم ... وأذاق المشركين من أليم الانتقام) (٢) .

وقـال الشـوكاني : (هل عندكم دليل صحيح بعد من العلم النافع فتخرجوه إلينا لننظر فيه ونتدبره ، والمقصود من هذا التبكيت لهم ؛ لأنه قد علم أنه لا علم عندهم يصلح للحجـة ويقوم به البرهان ثم أوضح لهم أنهم ليسوا على شيء من العلم وأنهم إنما يتبعون الظنون ... التي هي محل الخطأ ومكان الجهل ...) (٣) .

والغايـة مـن هـذا بيان خطأ تعليق معاصيهم بالقدر ، وكان الأولى الاعتراف بمسـئوليتهم عن معاصيهم وأنهم سبب في وقوعها ، وإن كانت واقعة بقدر ا فلا يجعل

---

(١) السـابق ، ص ٤١ ، وانظـر : طريـق الهجرتين وباب السعادتين ، لابن القيم ، دار ابن القيم ، ط١ سنة ١٤١٤هـ ، ص ١٥٨ .

(٢) تفسـير ابـن كثـير ، ٢١٢/٣ ، وانظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني ، ط٣ سنة ١٤١٣هـ ، ص ١٦٣ .

(٣) فتح القدير لمحمد الشوكاني ، دار الفكر ، ١٧٤/٢ ، وانظر : الإنصاف ، ص ١٦٤ .

لهم حجة في ذلك فهو كما قال سبحانه:﴿ **قُلْ فَلِلهِ الْحجةُ الْبالِغَةُ فَلَو شَاء لَهداكُم أَجمعِين**﴾ (الأنعـام:١٤٩) ، فأخـبـر سبحانه أن الحجة له عليهم برسله وكتبه ، وبيان ما ينفعهم ويضرهم ... وأعطاهم الأسماع والأبصار فثبتت حجته البالغة .

الدلـيل الثانـي : بمـا روى الشيخان عن أبي هريرة أن رسول ا ﷺ قال : (احتج آدم وموسـى فقـال موسى : يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة ، فقال له آدم : أنت موسى اصطفاك ا بكلامه ، وخط لك التوراة بيده ، أتلومني على أمر قدره ا علي قبل أن يخلقنـي بأربعيـن سـنة فقال النبي ﷺ فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى) [١] .

وفـي روايـة : (أفتلومني على أن عملت عملاً كتبه ا علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة ؟ قال رسول ا ﷺ فحج آدم موسى) [٢] .

اشـتبه هذا الحديث على كثير من الفرق ، فمنهم من رده وزعم أنه باطل ، لأن مـداره على الطعن في الأمر والنهي والنبوات وغير ذلك ، وما كان هذا حاله فهو باطل وهـؤلاء هم المعتزلة وقد رد عليهم بأن الحديث صحيح وليس مدار فهمه على ما ذهبوا إلـيه [٣] ، وذهـب الجهمـية الجبرية إلى الاستدلال به على صحة الاحتجاج بالقدر على المعصية والذنوب ، وقالوا : هذا آدم يحتج صراحة بالقدر المكتوب على ذنبه ، والنبي ﷺ يحكم له بالصحة [٤] .

والرد على ما قاله هؤلاء من وجوه :

الوجه الأول : لو صح الاحتجاج بالقدر على المعاصي والذنوب لارتفع اللوم والعقاب عن

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦١٤/١١/فتح) ، ومسلم (١٣/٢٠٤٢/٤) .

(٢) أخرجه مسلم (٤/قدر/١٥/٢٠٤٣) .

(٣) انظـر: المطالـب العالية من العلم الإلهي لفخر الدين الرازي ،دار الكتب ، ط١ سنة ١٤٠٧ هـ ، ٢١٧/٩ .

(٤) انظـر : لوامـع الأنوار البهية ، للعلامة محمد السفاريني ، المكتب الإسلامي ، ط٣ ، سنة ١٤١١هـ ، ٣٤٦/١ .

كـل المذنبيـن والعاصين كفرعون وهامان وغيرهم وما قامت لرسول حجة على أحد ، والمعلـوم خـلاف ذلك ، والمعتبر هو حجة النبيين والرسل ، وعذاب فرعون وغيره من المؤكدات [1] .

الوجه الثاني : أن الفهم الصحيح لاحتجاج آدم ، هو أن آدم احتج بالقدر على المصيبة ولم يحتج بالقدر على المعصية ، يقول العلامة السفاريني : (فالحديث تضمن التسليم للقدر عند المصـائب لا عند الذنوب والمعايب ، فيصبر على المصائب ويستغفر من الذنوب) [2] ، وقـد علـق العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني على من رد هذا الحديث ومن احتج به على فهمه القيم بقوله : "... أما الذي ردوه فستسمع أن الحديث من أصح الأحاديث ، وأما الذيـن ذهـبوا أنه حجة على مذهبهم المرذول فإنه لا متمسك لهم فيه لأنه قد أجمع أهل الإسلام على أن القدر يتعزى به في المصائب ولا يحتج به في المعائب" [3] .

وأقـرب من هذا ما قاله ابن القيم : أنه يجوز له أن يحتج بالقدر على ذنب تاب مـنه وأنـاب وذلـك بعد اعترافه واستغفاره وآدم – عليه السلام – اعترف بذنبه وطلب الغفران ، وغفره له ، فلا عليه أن يحتج بعد ذلك بالقدر ؛ لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة [4] ، والاحتجاج الفاسد بالقدر يكون (بأن يرتكب فعلاً محرماً أو يترك واجباً فيلومه علـيه لائـم فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره ، فيبطل بالاحتجاج به حقاً ويرتكب

(١) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ، ١١٤/٨ ، وانظر : المعتزلة وأصولهم ، لعواد المعتق ، مكتبة الرياض ، ط٢ سنة ١٤١٦هـ ، ص ١٨٣ .

(٢) لوامـع الأنـوار البهية ، ٣٤٧/١ ، وانظر : الرسالة الوافيـة لأبي عمر الداني ، ط١ سنة ١٤٢١هـ ، ص ١٤٥ .

(٣) إيقـاظ الفكـرة لمراجعة الفطرة ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، حققه محمد صبحي ، دار ابـن حزم ، ط١ سنة ١٤٢٠هـ ، ص ٣٧٥ ، وانظر : إيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية ، ص ٢٩٥ .

(٤) انظر: شفاء العليل، ص ٤٦، والاختلاف في اللفظ لابن قتيبة، ط١سنة ١٤٠٥هـ، ص ١٥ .

باطلاً) [1] .

وبهذا يتبين أنه لا حجة بالقدر على المعصية ، وأنه يفهم من حديث المحاجة أن آدم عليه السلام كان قد اطلع على ما كتبه الله عليه وسأل موسى مقرراً وأكد له موسى أنه قرأ ما كان مكتوباً فإذا كان هذا الأمر معلوماً لآدم فما الذي يمنع أن يحتج به ، أما بالنسبة لغيره فهل يحتجون بقدر هو مغيب عنهم لم يطلعهم الله عليه ؟ فهناك فرق ظاهر وهو قياس مع الفارق ما حصل لآدم – عليه السلام – وبين من يريد أن يحتج بالقدر قياساً على صنيع آدم ، ولهذا لم يعب رسول الله ﷺ على آدم احتجاجه بل أقره ، أما احتجاج المشركين على شركهم بالقدر فقد عابه الله – سبحانه – عليهم وأعلمهم بأن الذين من قبلهم فعلوه بالظن والكذب والتخريص فطالهم بأسه الشديد .

قال القرطبي : (إن آدم غلبه بالحجة ؛ لأن ذكر الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء ؛ ولأن أثر المخالفة بعد الصفح ينمحي حتى كأنه لم يكن فلا يصادف اللوم من اللائم محلاً)[2].

الدليل الثالث : اشتبه على المحتج بالقدر رد علي بن أبي طالب على رسول الله ﷺ تركه للقيام للصلاة بالليل بقدر الله ، أو كما جاء في النص أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة ليلاً فقال لهم ألا تصلون ؟ قال : فقلت : يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله ، فإذا شاء أن يبعثها بعثها ، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت له ذلك ولم يرجع إلي شيئاً ، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه وهو يقول: ﴿ **وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً** ﴾ (الكهف: ٥٤) [3] .

فقالوا : هذا احتجاج من علي بالقدر على ترك العمل ، والحق أن الحديث لا يتضمن الاحتجاج بالقدر على المعاصي ؛ لأن (علي لم يحتج بالقدر على ترك واجب ،

---

(١) شفاء العليل ، ص ٤٦ ، وانظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلاني ، ط٣ سنة ١٤١٣هـ ، ص ١٦٣ .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ، دار المعرفة ، ٥١٠/١١ ، وانظر : عون المريد لشرح جوهرة التوحيد لعبد الكريم تتان ومحمد أديب الكيلاني ، دار النشر ، ط١ سنة ١٤١٥هـ ، ٦٣٤/٢ .

(٣) أخرجه البخاري ، (١١٢٧/٣/فتح) ، مسلم ، (٥٣٧/١/نووي) .

ولا فعـل محرم ، وإنما قال : إن نفسـه ونفس فاطمة بيد ا فإذا شاء أن يوقظها ويبعث أنفسهما بعثهما ؛ وهذا موافق لقول النبي ﷺ ليلة ناموا في الوادي : إن ا قبض أرواحنا حيـث شـاء وردها حيث شاء [1]، وهذا احتجاج صحيح صاحبه يعذر فيه ، فالنائم غير مفرط ، واحتجاج غير المفرط بالقدر صحيح) [2] .

وقال سعد الدين التفتازاني : (ومن وقاحتهم أنهم يروجون باطلهم بنسبته إلى مثل أمـير المؤمنيـن علي وأولاده – رضي ا عنهم – وقد صح عنه أنه خطب الناس على منـبر الكوفـة ، فقـال : ليس منا من لم يؤمن بالقدر خيـره وشره ...) [3] ، والإيمان يتطلب العمل لا تركه كما ذهبت إليه الجهمية في قولهم بالجبر.

المطلب الثاني: أن سبق المقادير بالشقاوة والسعادة لا يقتضي ترك الأعمال ، بل يقتضي الاجتهاد والحرص

فهم كثير من الناس خطأ أن القضاء والقدر إذا كان قد سبق فلا فائدة في الاجتهاد والعمل ، وأن ما قدره ا وكتبه واقع لا محالة وأن توسط العمل لا فائدة فيه ، وقد ترتب على هذا الفهم السقيم الجنوح إلى الكسل والدعة واليأس والقنوط .

وهـذه الشـبهة الخطـيرة ربما كان من تداعياتها الكفر بالقضاء والقدر ، وعدم الإيمان بعلم ا تعالى السابق ، وكتابته لمقادير الأشياء قبل تكوينها وعدم الاهتمام بالعمل وبـذل الطاقـة والجهـد، أو ترك العمل وعدم الحرص عليه وانتظار ما تأتي به الأقدار والتحلي بالعجز والانكسار.

ولا يخفى على عالم أن القدر السابق يعين على العمل ويشجع عليه ولكن بشرط أن يفهـم الإنسـان معـنـى المراد بالقـدر السابق ، والكتابة الأولى ، ولهذا حين أورد الصحابة هذه الشبهة "وهي ترك العمل" أجابهم رسول ا ﷺ بما فيه الشفاء والهدى وجاء فـي حديثه (... ما منكم من أحد ، ما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار ، وإلا قـد كتبـت شقية أو سعيدة ، فقال رجل : يا رسول ا أفلا نتكلُ على كتابنا ، وندع

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٧١/١٣/فتح) ، وأحمد في مسنده (٣٠٧/٥) .

(٢) انظر : عون المعبود ، ٦١٧/٢ ، ٦٢٤ .

(٣) شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني ، عالم الكتب ، ط١ سنة ١٤٠٩هـ ، ٢٦٩/٤ .

العمل ، فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة فقال : اعملوا فكلٌ ميسر ، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ ﴿ **فَأَما مَن أَعطَى واتقَى * وصدقَ بِالْحسنَى * فَسنُيسره لِلْيسرى * وأَما من بخِلَ واستَغْنَى * وكَذب بِالحسنى * فَسنُيسره لِلْعسرى** ﴾ (الليل: ٥-١٠) [١] .

وفي رواية أخرى قال رجل : يا رسول ا بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن ، ففيم العمل اليوم ، أفيما جفت به الأقلام ، وجرت به المقادير أم فيما يستقبل ؟ قال : لا بل بما جفت به الأقلام ، وجرت به المقادير ، قال : ففيم العمل ؟ فقال : اعملوا فكل ميسر) [٢] .

قال ابن القيم : (اتفقت هذه الأحاديث ونظائرها على أن القدر السابق لا يمنع العمل ، ولا يوجب الاتكال عليه ، بل يوجب الجد والاجتهاد) [٣] .

ثم انظر كيف ربط رسول ا ﷺ بين السبب ونتيجته وجعل النتيجة من جنس العمل ثم استشهد على ما وجه إليه الصحابة بالقرآن ومفاده أن الذي يأخذ بأسباب التقوى ويبذل العطاء مع إيمانه وتصديقه بأن ا لا يضيع أجر من أحسن عملاً فإن مآله الجنة ، ويقابل ذلك من ترك الأخذ بأسباب الخير ، وبخل بماله وجهده ، وضم إلى ذلك التكذيب بوعد ا والآخرة ، فإنه لا شك ليس له مآل إلا إلى النار .

ولهذا لما سمع بعض الصحابة ذلك قال : (ما كنت أشد اجتهاداً مني الآن) [٤] .

وعلق ابن القيم على ذلك بقوله : (وهذا مما يدل على جلالة فقه الصحابة ، ودقة أفهامهم وصحة علومهم ، فإن النبي ﷺ أخبرهم بالقدر السابق وجريانه على الخليقة بالأسباب ، فإن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذي أقدر عليه ومكن منه وهيئ له ، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أم الكتاب ، وكلما زاد في تحصيل السبب

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٢/٣/فتح) ، ومسلم (٤/قدر/٦/٢٠٣٩) ، وأبو داود (٤٦٩٤/٤) .
(٢) أخرجه مسلم (٤/قدر/٨/٢٠٤٠) .
(٣) شفاء العليل ، ص ٦٧ .
(٤) السابق ، ص ٦٧ .

كان تحصيل المقدور أدنى له) [١] .

ولهـذا فـإن ا قد قدر السبب والنتيجة ، فإذا هدى الإنسان إلى السبب وقام به تيسرت له النتيجة ، ولهذا قال ابن تيمية : (وذلك أن ا – سبحانه وتعالى – يعلم الأمور علـى مـا هـ ـي عليه ، وهو قد جعل للأشياء أسباباً تكون بها ، فيعلم أنها تكون بتلك الأسـباب ، كما يعلم أن هذا يولد له بأن يطأ امرأة فيحبلها ، فلو قال هذا : إذا علم ا أنه يولـد لـي فـلا حاجة إلى الوطء كان أحمق ؛ لأن ا عـلم أن سيكون بما قـدره من الـ ـوطء ...) [٢] ، وهذا مثله مثل الأسباب التي توصلنا إلى مرادنا في الدنيا (وهذا شأن أمور المعاش والمعاد ، فمن عطل العمل اتكالاً على القدر السابق ، فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة في المعاش وسائر أسبابه اتكالاً على ما قدر له)[٣].

فمن كان من أهل الجنة يسره ا للعمل بعمل أهل الجنة وقبضه عليه (فمن قال : أنـا أدخل الجنة سواء كنت مؤمناً أو كافراً إذا علم ا تعالى أني من أهلها ، كان مفترياً على ا في ذلك ، فإن ا إنما علم إنه يدخلها بالإيمان ، فإذا لم يكن معه إيمان ، لم يكن هذا هو الذي علم ا إنه يدخل الجنة بل من لم يكـن مؤمنـاً بل كافراً ، فإن ا يعلم أنه من أهل النار ، لا من أهل الجنة) [٤] .

والخلاصة : فإن القدر السابق معيـن علـى الأعمال ، وحاثٌ عليها ، ومقتضٍ لها لا أنه منافٍ لها وصاد عنها ، وهذا موضع مزلة قدم ، من ثبتت قدمه فاز بالنعيم المقيم ، ومن زلـت قدمه عنه هوى إلى قرار الجحيم ، فالنبي ﷺ أرشد الأمة في القدر إلى أمرين هما سـببا السـعادة : الإيمان بالأقدار فإنه نظام التوحيد ، والإتيان بالأسباب التي توصل إلى خيره وتحجز عن شره وذلك نظام الشرع .

---

(١) السابق .

(٢) مجموع الفتاوى ، كتاب القدر ، ٦٨/٨ .

(٣) شفاء العليل ، ص ٦٧ .

(٤) مجموع الفتاوى ، ٦٩/٨ .

المطلب الثالث: أثـر الأسباب كالدعـاء والتوكل والدواء على القدر المكتوب ومحوه

يسـبق إلـى فهم كثير من الناس عدم جدوى ونفع الدعاء والدواء والأسباب مع الإيمان بسبق القدر ، وقد تسمعهم يقولون : القدر نافذ سواء دعوت أو لم تدع ، تداويت أم لـم تداو ، فهم يذهبون إلى إبطال الأعمال والعبادات والدعاء والتوكل وغير ذلك ، فهل هناك جانب من جوانب الصواب مع هؤلاء ؟ أم أن التسبب بالأسباب كالدعاء وما شاكله لـه أثـر في القدر ، كرده مثلاً ، أو محوه ، أو التخفيف منه ولنقف على أثر الدعاء في القدر ، لنستبين إلى أي مدى ينفع الدعاء مع القدر .

دور الدعاء والتوكل والاستغفار مع القدر :

ذهـب المعـتزلة وكثير من الفلاسفة إلى أنه لا ينفع مع القدر شيء لا دعاء ولا توكـل سـوى أنها عبادات محضة لا تأثير لها . يقول ابن القيم : (وصرح هؤلاء : أن الـتوكل والدعاء عبودية محضة لا فائدة إلا ذلك ، ولو ترك العبد التوكل والدعاء ما فاته شـيء مما قدر له ، ومن غلاتهم من يجعل الدعاء بعدم المؤاخـذة على الخطأ والنسيان عديم الفائدة ، إذ هو مضمون الحصول ، ورأيت بعض متعمقي هؤلاء – في كتاب له – لا يجوز الدعاء بهذا وإنما يجوزه تلاوة لا دعاء) [1] .

ويرجع ابن تيمية سبب عدم قبول الفلاسفة والمعتزلة لتأثير الدعاء في القدر إلى عقيدتهم (ولذلك لا يصح التوكل ولا يتصور من فيلسوف ، ولا من القدرية النفاة القائلين : بأنـه يكون في ملكه ما لا يشاء) [2] ، ويعلق ابن القيم على ذلك بقوله : (فأي توكل لمن يعـتقد أن ا لا يعلم جزئيات العالم سفليه وعلويه ، ولا هو فاعل باختياره ، ولا له إرادة ومشيئة ، ولا يقوم به صفة)[3] .

وهـذا الاشـتباه في عدم فهم القدر فهماً صحيحاً يتضح بقولهم : (لأن الدعاء به يتضمن الشـك في وقوعـه ؛ لأن الداعـي بين الخوف والرجاء ، والشك في وقوع ذلك

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم ، مؤسسة المختار ، ط١ سنة ١٤٢٢هـ ، ٥٣٥/١ .

(٢) السابق .

(٣) السابق ، وانظر : تهافت الفلاسفة ، لأبي حامد الغزالي ، دار المعارف ، ص ٦٥ .

شك في خبر ا) [1] ويرد ابن القيم على هذا بقوله : (فانظر إلى ما قاد إنكار الأسباب من العظـائم ، وتحريم الدعاء بما أثنـى ا على عبـاده وأوليائـه بالدعاء به وبطلبه ، ولم يزل المسلمون – في عهد نبيهم – ﷺ وإلى الآن يدعون به في مقامات الدعاء) [2] .

والذيـن تركوا الدعاء جملة بنوا تركهم على أن سبق القدر بالسعادة والشقاوة لا يتـبدل ولا يـتحول عمـل أو لم يعمل ، كذلك المدعو به إن سبق العلم والحكم بحصوله حصـل ، دعونا أو لم ندع ، وإن سبقا بعدم حصوله لم يحصل وإن دعونا ، ولا شك أن هـؤلاء بـنوا ما بنوه على فهم فاسد مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف وأئمة الدين ، ومخـالف لصـريح العقـل والحس والمشاهدة [3] ، ويظهر ذلك من خلال الرد عليهم ، وإثبات فائدة الدعاء والتوكل وما في حكمهما.

أولاً : الآيات التي تحث على الدعاء لا حصر لها ، ومنها ما يخبر بفائدة الدعاء وأخرى بأنه عمدة الأنبياء والعلماء يلجأون إليه دائماً ، وآيات تبين بأن ا يبدل السيئات حسنات ، ويغفر الذنوب ، ويجيب دعوة الداعي ، كل ذلك وغيره يبين أن الدعاء وطلب العون من المعـبود واسـتجابته لطلب الداعي يدل على تأثير الدعاء في القدر المكتـوب ومما يبين ذلـك ، وفـي آيـات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ **ولو أن أهلَ القُرى آمنُوا واتقَوا لفَتَحنَا علَـيهم بـركاتٍ مِـن السـماءِ والأَـرضِ ولكِـن كذبوا فأَخَذْنَاهم بِما كانُوا يكْسِبون**﴾ (الأعـراف:٩٦) ، فانظـر إلـى أثر الإيمان والتقوى في إنزال البركات ، وبالمقابل أثر التكذيـب والجحود والفساد وترك الواجبات وعمل المنهيات في منع النعم ونزول النقم – فكل ذلك يدل على تأثير الأعمال في القدر المكتوب .

ومن السنة ما يدل على أثر الدعاء :

ثانـياً : ففي السنن أنه ﷺ قيل له : (يا رسـول ا : أرأيـت رقى نسترقي بها ، ودواء نتداوى به ، وتقاة نتقيها ، هل ترد من قدر ا شيئاً ؟ قال : هي من قدر ا) [4] .

---

(١) مدارج السالكين ، ٥٣٥/١ .

(٢) السابق ، ٥٢٥/١ .

(٣) انظر : عون المريد ، ٩٥٤/٢ ، وشرح العقيدة الطحاوية ، ص ٢٢١ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (طب/٢٠٧٢/الرقى والأدوية/حسن صحيح) .

فهـذه أسـباب يطلب بها البرء والشفاء ، والجميع بقدر ا ، فإذا وفق العبد إلى الدعاء والدواء كان الشفاء ، وهذا بخلاف من رام أن يصل إلى الشفاء دون الأخذ بالدواء أو أسـقط الدعـاء والدواء ليصل إلى رفع البلاء ... فهذا الذي ذمه علماء السلف وعابه العقلاء ودعوه بالأحمق وفي مثله قال ابن القيم : (فهل يعد أحد هذا من جملة العقلاء وهل الـبهائم إلا أفقـه منه ؟ فإن البهيمة تسعى في السبب بالهداية العامة ، فالتوكل من أعظم الأسـباب التـي يحصل بها المطلوب ، ويندفع بها المكروه ... فالأسباب محل حكمة ا وأمره ودينه ، والتوكل متعلق بربوبيته وقضائه وقدره ، فلا تقوم عبودية الأسباب إلا على ساق التوكل ...) [1] .

وقوله : (هي من قدر ا) فيه فائدة عظيمة أشار إليها الإمام الزركشي في قوله : (إن الـرقى والـدواء لا تستقل برد القضاء ، لكن ا تعالى – إذا أراد رد قضائه بحسب سابق علمه ، قدر التسبب باستعمال الرقى والأدوية ، فكان هو في الحقيقة القاضي الراد ، وقد صحت السنة بمشروعية التداوي والاسترقاء) [2] .

وقد وردت أحاديث كثيرة تبين نفع الدعاء ، والحث عليه منها :

١- عـن ابـن عمر رضي ا عنه قال : قال رسول ا ﷺ : (إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل ، فعليكم عباد ا بالدعاء) [3] ، وقال أبو حامد الغزالي : (اعلم أن من القضـاء رد البلاء بالدعاء ، فالدعاء سبب لرد البلاء واستجلاب الرحمة كما أن الماء سـبب لخروج النبات ... والذي قدر الخير قدره بسبب ، والذي قدر الشر قدر لرفعه سبباً) [4] .

٢- وعـن جابـر بـن عبد ا رضي ا عنه قال : قال رسول ا ﷺ : (لا تدعو على أنفسكم ، ولا تدعوا على أولادكم ، ولا تدعوا على أموالكم ، لا توافقوا من ا ساعة

---

(١) مدارج السالكين ، ٥٢٦/١ .

(٢) عـون المـريد ، ٩٥٥/٢ ، وإحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ، دار الوثائق ، ط١ سنة ١٤٢٠هـ ، ١٦٥٥/٥ .

(٣) الترمذي ، وفي المشكاة (٢٢٣٤/٦٩٣/٢) .

(٤) إحياء علوم الدين ، ١٤٠/٥ ، وانظر : إتحاف السادة المتقين للزبيدي ، ٣٩٠/٥ .

يسأل فيها عطاء ، فيستجيب لكم) [1] .

والحديـث يدل بوضوح على تأثير الدعاء في القدر المكتوب ، ولهذا ورد النهي والمـنع من الدعاء على الأنفس والأرحام خوفاً من أن توافق ساعة إجابة ، وقال شارح الطحاوية : (فإذا قُدر وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال لا فائدة في الدعاء ، كما لا يقـال لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب ، فقول هؤلاء كما أنه مخالف للشرع فهو مخالف للحس والفطرة) [2] .

٣- نفـع الدعـاء فـي كل من القدر المبرم والمعلق : والدعاء ينفع في القضاء المبرم والمعلـق ، أما القضاء المعلق فلا استحالة في رفع ما علق رفعه منه على الدعاء ، ولا في نزول ما علق نزوله منه على الدعاء ، عن عائشة رضي ا عنها قالت : قال رسـول ا ﷺ : (لا يغني حذر من قدر ، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل وإن البلاء لينزلُ فيتلقاه الدعاء ، فيتعالجان إلى يوم القيامة) [3] .

فقولـه : (ممـا نـزل أي القضاء المبرم فيكون أثر الدعاء في التخفيف منه من ناحيتين : الأولى : في توسعة صدر المصاب فيصبر ويصابر ويرى في هذا القضاء خيراً كثيراً ؛ لأنه ينظر بعين ﴿ **وعسـى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون** ﴾ (البقرة: ٢١٦) .

والثانـية : مـن ناحيـة المقضى يجعل وطأته خفيفة وكما قيل : بعض الشر أهون من بعض ، وقد يستشهد له بعض الناس بما هو جار على ألسنة العامة (اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه) وإن اعترض عليه من اعترض من العلماء [4] ، وقد قال العلامـة ابـن عثيمين : (وهذا الدعاء لا يصح نقلاً عن السلف وإن صح عن بعضهم فلا يمكـن أن يصـح عن الصحابة الذي أقوالهم مأثورة مشهورة فلو قال : اللهم إني أسألك اللطـف في قضائك ، لصح أما لا أسألك رد القضاء فا – عز وجل – ما يقضي شيء

(١) أخرجه مسلم (٢٣٠٤/٤) ، وفي مشكاة المصابيح (٢٢٢٩/٦٩٢/٢) .
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ، ص ٤٦٠ ، وانظر مجموع الفتاوى ، ١٩٥/٨-١٩٦ .
(٣) رواه الحاكم في مستدركه وصححه ، وانظر : مجموع الفتاوى ، القدر ، ٥٤٨/٨ .
(٤) انظر : شرح العقيدة السفارينية ، لابن عثيمين ، ص ٣٦١ .

سواء لطف به أو شدد عليك إلا وهو قد قضاه) [1] .

٤- وقـال رسـول ا ﷺ : (لا يرد القضاء إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر) [2] : وهذا الحديث يبين بوضوح أن الدعاء يتسبب في رد القضاء المكتوب ،وكذلك العمر يـزيد بالعمل الصالح وينقص بالعمـل الفاسد ، ولهذا قال الأستاذ أبو القاسم إسماعيل بن محمد : (إن ا تبارك وتعالى إذا أراد أن يخلق النسمة قال : فإن كان منها الدعاء رد عنها كذا وكذا وإن لم يكن منها الدعاء نزل بها كذا وكذا ، وكذلك أجلها إن برت والديها ويكون ذلك فيما يكتب في الصحيفة) [3] .

٥- الدعـاء وحقيقة المحو والإثبات : جاء عن ابن مسعود رضي ا عنه قال : ما دعا عبد قط بهذه الدعوات إلا وسع ا عليه في معيشته : يا ذا المن ولا يمن عليه ... إن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب شقياً ، فامح عني اسم الشقاوة واثبتني عندك سعيداً ، موفقـاً للخـير [4] ؛ فإنك تقول في كتابك الذي أنزلت ﴿ **يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب** ﴾ (الرعد:٣٩) ، واستشهاد ابن مسعود بالآية يدل على أن المحو والإثـبات ممكـن لكل ما كتب ما دام أن ا علقه بمشيئته ، وكذلك جاء عن عمر - رضي ا عنه - أنه كان يقول وهو يطوف بالكعبة : (اللهم إن كنت كتبت علي شقوة أو ذنـباً فامحـه واجعلـه سـعادة ومغفـرة ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب) [5] ، وكذلك جاء عن بعض السلف أنه كان يكثر الدعاء بهذه الدعوات : (اللهم

---

(١) السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) رواه الترمذي وقال حسن غريب ، وأخرجه ابن ماجة والحاكم وابن حبان من حديث ثوبان ، وصحح الحاكم إسناده .

(٣) إتحـاف السـادة المتقيـن للزبيدي ، ٣٩٠/٥ ، وانظر : الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، لابن بطة العكبرى ، ط١ سنة ١٤٢٣هـ ، ص ٢١٥ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، وانظر : المطالب العالية لابن حجر ، ط١ سنة ١٤١٤ هـ ، ٣٤٦/٣ .

(٥) أخـرجه اللالكائـي عن عمر في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ط٣ سنة ١٣١٥هـ ، (٣٤٦/٣) .

إن كتبتـنا سـعداء فأثبتنا ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت) [1] ، وقال الإمام الشوكاني : (فالمراد من الآية أنه يمحو ما يشاء مما في اللوح المحفوظ فيكون كالعدم، ويثبت ما يشاء مما فيه فيجري فيه قضاؤه وقدره على حسب ما تقتضيه مشيئته) [2] .

وبهـذا يتبيـن لنا أهمية الدعاء كوسيلة مهمة يستفاد منه في تحقيق مصالح الدنيا والآخـرة ، وخطـأ من حاول أن يمنعه بقوله : لا فائدة فيه بعد أن كتب الله مقادير كل شيء ، وبما وضحناه سابقاً تذهب الشبهة وتزول بحمد الله تعالى .

المطلب الرابع : ضرورة التفريق بين القضاء والمقضى ، والقدر والمقدور ، والفعل والمفعول

لكـي يتبيـن للعبـد ما يجـب حبه والرضى به مما لا يجب ولا يجوز . فمن اشـتبه عليه مفهوم القضاء والمقضى فسوى بينهما وقع في المحذور ، ونسب لله ما كان يجب أن ينزه عنه من النقص ، وربما ذهب ليؤكد قضية وجوب محبة المقضى وإن كان يجـب كراهـته من ناحية شرعية فيقع في التناقض بين ما يجب حبه من المقضى ، وما يجـب كراهـته مـن ناحـية شرعية أو يضطر العبد إلى أن ينسب بعض مخلوقات الله ومقدوراتـه إلـى الإنسان فراراً من أن تضاف إلى الله ، ولهذا قالت المعتزلة : (فلو كان الجـور وما شاكله من خلقه ، لوجب الرضى به ، والإجماع يبطل ذلك) [3] ، ولهذا نسب المعـتزلة خلق الجور للإنسان ، والوجوب بالرضى قائم على التسوية بين معنى القضاء والمقضـي ؛ لأن الإيمـان بقدر الله وقضائه ركن من أركان الدين ، فكيف لا يرضى بقضاء الله ؟! ولا شك أن هذه مغالطة ؛ لأن هناك فرق بين القضاء والمقضي .

وهـذا موطـن مـزلة قـدم كثير من الباحثين ، ولا مخرج له منه ولا ثبات إلا بالـتفريق بين قدر الله الذي هو فعله وبين مقدوره الذي هو مفعوله ، ومفعوله له تعلقات بأفعـال البشـر مـن ناحـية الاختيار وغيره ، وفي مفعولاته ومقدوراته تدخل الشرور

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢١٩/٨) ، دار الفكر ، ١٤/٥ .

(٢) فتح القدير للشوكاني ، دار الفكر ، ٨٨/٣ .

(٣) المحـيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ، المجلد الأول ، تحقيـق عمـر السيد عزمي ، الدار المصرية ، ص ٤٢١ .

والـنواقص وغـيرها وهي من وجهة الله كلها خير وحكمة ، وينظر إليها من جهة البشر على أنها نقص .

يقول ابن تيمية : (فمن لم يفرق في حق الرب – تعالى – بين الفعل والمفعول إذاً قـال إنها فعل الله – تعالى – وليس لمسمى فعل الله عنده معنيان ، وحينئذ فلا تكون فعلاً للعبد ولا مفعولة له بطريق الأولى ... وأكثر المعتزلة يوافقون هؤلاء على أن فعل الرب تعـالى لا يكون إلا بمعنى مفعوله ... فلهذا عظم النزاع وأشكلت المسألة) (1) ، أما الذين قـالوا بالتفريق بين الفعل والمفعول فقد انجلت المشكلة لديهم (وأما من قال : خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته قال : إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات ، ومفعولة للرب كسائر المفعولات ، ولم يقل : إنها نفس فعل الرب وخلقه ، بل قال : إنها نفـس فعـل العبد ، وعلى هذا تزول الشبهة)(2) ، ويترتب على هذا التفريق كما قال ابن تيمية : (... فإنه يقال الكـذب والظـلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلاً لـه ، كما يفعلها العبد ، وتقوم به ، ولا يتصـف بهـا من كانـت مخلوقة له إذا كان قد جعلهـا صـفة لغـيره ، كمـا أنه – سبحانه – لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان ... وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به ، لا على الخالق الذي خلقها فعلاً لغيره) (3) .

ومن هنا نعلم الخطأ الواضح الذي وقعت بسببه المعتزلـة في نسبة بعض الخلق لغير الله – تعالى – فراراً أن يكون صفة لله وفعلاً له ولو أنهم ارتضوا التفريق بين الفعل والمفعـول وجعلوا المكروهات من مفعولاته ، وهي منفصلة عنه ، وما كان من مفعولاته فإنـه ليس وصفاً له ولا يقوم به لكان الخطب يسيراً ولكنهم عطلوا فاعليته وجعلوا الخلق قادريـن على أن يخلقوا ما لا يستطيعه إلا الله جلا وعلا ، ويقول القاضي عبد الجبار : (فلـو كانـت أفعال العباد كلها بقضاء الله تعالى وقدره للزم الرضا بها أجمع وفيها الكفر

---

(1) مجموع الفتاوى ، ١٢٢/٨ .

(2) السابق ، ١٢٣/٨ .

(3) مجموع الفتاوى ، ١٢٣/٨ ، وانظر : شرح العقيدة السفارينية ، ص ٣٦٧ .

والإلحاد ، والرضى بالكفر كفر) [1] .

يبين القاضي بهذا التدليل امتناع إضافة أفعال العباد   تعالى ؛ لأنه يترتب عليه وجـوب الرضـا بهـا وفيها من الكفر والإلحاد ما نهينا عن حبه والتعلق به ، بل يجب كراهـته والتنزه عنه ، إذاً هي قطعاً ليست بقضاء ا   ولا من قدره في شيء ، ويواصل القاضي عبد الجبار نقده لمعتقد أهل السنة فيقول : (فإن قيل : إنا نرضى بالكفر من حيث خلقه ا   تعالى ولا نرضى به من حيث إنه قبيح فاسد متناقض ، قلنا : أي المعتزلة : دعنا مـن هذه الترهات أو ليس أن الكفر على سائر أوصافه وجهاته وقع با   تعالى وبقضائه وقدره فكيف رضيتم به من وجه دون وجه) [2] ، وهذا الجدل الطويل في هذه المسألة جاء بسبب الخلط بين معنى القضاء والمقضى ، ولهذا نجد أن علماء السنة فرقوا بينهما وردوا علـى المعـتزلة هذا التخبط فقالوا : (فإن قيل : إذا كان الكفر بقضاء ا   وقدره ، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء ا   فكيـف ننكـره ونكرهـه ؟! فالجواب: أن يقـال أولاً : نحـن غير مأمورين بالرضى بكل ما يقضيه ا   ويقدره ، ولم يرد بذلك كتاب ولا سنة ، بـل من المقضى ما يرضى به ، ومنه ما يسخط ويمقـت ، كما لا يرضـى به القاضي لأقضـيتـه – سبحانـه - ، بل من القضاء ما يسخط ، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم ... وفصل أهل السنة بين الفعـل القائم بذات ا   تعالى ، والمفعول الكائن بفعله والمنفصل عنه ، وهو مفعوله المخلوق فقالوا : ويقال ثانيـاً : هنا أمـران : قضـاء ا   ، وهو فعل قائم بذات ا   تعالى ، ومقضى وهو المفعول المنفصل عـنه ، فالقضـاء كله خير وعدل وحكمة ، ونرضى به كله ، والمقضى قسمان : منه ما يرضى به ، ومنه لا يرضى به) [3] .

وبهـذا التفصيل يظهر الفرق والتمييز بين ما هو فعل   تعالى ينبغي أن ننظر إليه بعين

---

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، مكتبة وهبة ، ط١ سنة ١٣٨٤هـ ، ص ٧٧١.

(٢) السابق ، وانظر : رسائل العدل والتوحيد ، ص ٣٠٠ .

(٣) شـرح العقيـدة الطحاويـة ، ص ٢٥٨ بتصرف ، وانظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلانـي ، تحقـيـق الكوثري الخانجي ، ط٣ سنة ١٤١٣هـ ، ص ١٦٦ ، والإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني ، ص ١٠٨ .

الكمـال والجلال ؛ لأنه صفته وقائم به ، وبين ما هو من أثر فعله وهو مفعوله والذي له تعلق بالعبد ونسبته إليه (فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به وإلى ما لا يرضى به)[1].

المطلب الخامس : ما بين النطق بمشيئة الله [2] ووجوبه وعدم النطق بها وحرمته ضل أقوام، واهتدى آخرون

لا شك أنه لا يكون في ملك الله إلا ما يشاءه خلافاً للمعتزلة وهم محجوجون في ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع بسطها [3] .

فقـد جـاء الأمر في بعض المواضع بوجوب التلفظ بالمشيئة مقرونة بالمطلوب ورتـب علـى عدم الاقتران فساد عريض دنيوي وأخروي ، وكذلك منع في مواضع من الاقتران بها وحث على الحزم والجزم بالمطلوب ، وعلل ذلك بعلل :

المسـألة الأولى : ورد الأمر بالتلفظ بالمشيئة مقرونة في أي مطلب أو عمل يتوجه إليه الإنسـان في المستقبل ، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **ولا تقُولن لِشَيءٍ إني فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً * إلا أن يشَاء الله** ﴾ (الكهف: ٢٣-٢٤) .

نهـاه أن يقطع بشيء من الفعل في المستقبل حتى يرده إلى مشيئة الله ، قال ابن كثير: (هذا إرشاد من الله – تعالى – لرسوله ﷺ إلى الأدب فيما إذا عزم على شيء ليفعله فـي المستقبل أن يرد ذلك إلى مشـيئة الله عز وجل علام الغيوب الذي يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكـون) [4] لأنه لا يصح أن تقطـع على وقوع شيء في

(١) شرح العقيدة الطحاوي ، ص ٢٥٨ ، وانظر : المطالب العالية لابن حجر ، ٢٤٥/٩ .

(٢) قال الراغب : المشيئة عند الأكثر كالإرادة سواء ، وعند بعضهم أن المشيئة في الأصل إيجاد الشـيء وإصـابته ، فمـن الله الإيجاد ، ومن الناس : الإصابة وفي العرف تستعمل موضع الإرادة ، فـتح الـبـاري ، ٤٤٨/١٣ ، وانظـر : معجـم مفـردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، دار الكتب العليمة .

(٣) انظـر : نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ، مكتبة الثقافة الدينية ، بدون طبعة ، ص ٢٥٩-٢٦٠ ، شرح المواقف للشريف الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، ط١ سنة ١٤١٩هـ ، ٩٦/٨ ، ١٩٨ .

(٤) تفسير ابن كثير ، مكتبة الصفا ، ط١ سنة ١٤١٣هـ ، ٩٠/٥ .

المستقبل إلا بعد مشيئة ا .

وقـد ورد فـي السنة من الأخبار ما يبين الفساد المترتب على ترك التعليق على المشـيئة فـروى أبو هـريرة عن رسول ا ﷺ أنه قال : (قال سليمان بن داود عليهما السلام ، لأطوفن الليلة على سبعين امرأة وفي رواية تسعين امرأة ... تلد كل امرأة منهن غلاماً يقاتل في سبيل ا ، فقيل له – وفي روايـة قال له المـلك : قل : إن شـاء ا ، فلم يقل ، فطاف بهن فلم يلد منهن إلا امرأة واحـدة نصف إنسان) (١) ، وفي رواية (فما ولـدت منهـن إلا امرأة ولدت شق غلام قـال نبي ا ﷺ لو كـان سليمـان استثنى لحملـت كـل امـرأة منهن فولدت فارساً في سبيل ا) (٢) .

وهـذا الحديـث يبيـن بجلاء أثر الرجوع إلى القدر وعدم الاتكال على الفعل ، فسـليمان عليه السلام قام بالفعل وانتظر ثمرته ، ولكن هيهات ، ويبين الرسول ﷺ سبب تخلـف ثمرة الفعل وهو عدم قرنه بمشيئة ا تبارك وتعالى ، وفي ذلك يقول ابن حجر : (قـال بعض السلف : نبه ﷺ في هذا الحديث على آفة التمني والإعراض عن التفويض ، قال : ولذلك نسي الاستثناء ليمضي القدر) (٣) .

وفـي الحديـث تنبيه على الخسارة العظمى التي تلحق الأفعال والجهود المبذولة والتـي غفـل أصحابها عن التفويض وذكر المشيئة ، فوجب بذل العمل وقرنه بالمشيئة عسى أن تأتي الثمرة أعظم ما تكون .

المسألة الثانية : فعن أنس قـال : قال رسول ا ﷺ (إذا دعوتم ا فاعزموا في الدعاء ، ولا يقولن أحدكم إن شئت فأعطني ، فإن ا لا مستكره له) (٤) .

وفي رواية : (لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ، ارحمني إن شئت ، ارزقني

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٦٩/١٣/التوحيد) ، ومسلم برقم (٣١٢٣) واللفظ له .
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٦٩/١٣/فتح) .
(٣) فتح الباري ، ٤٦١/٦ .
(٤) أخرجه البخاري (٧٤٦٤/١٣/فتح) .

إن شئت ، وليعزم مسألته إنه يفعل ما يشاء لا مكره له) [١] .

قـال ابن عبد البر : (لا يجوز لأحد أن يقول : اللهم أعطني إن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا ؛ لأنه كلام مستحيل لا وجه له ؛ لأنه لا يفعل إلا ما شاءه) [٢] .

قـال ابـن حجر معقباً على كلام ابن عبد البر : (وظاهره أنه حمل النهي على التحريم وهو الظاهر) [٣] .

وقو ـله : (فإنه لا مستكره له أو فإنه لا مكره له) ، (والمراد أن الذي يحتاج إلى التعلـيق بالمشيئة ما إذا كان المطلوب منه يتأتى إكراهه على الشيء فيخفف الأمر عليه ، ويعلم بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه ، وأما ا فهو منزه عن ذلك فليس للتعليق فائدة) [٤] ، بل ربما يفيد معنى لا يليق با – سبحانه – وأن هناك ما يمنع إجابته للسائل ولذلـك قال : "لا مكره له" ، أي ما يكرهه على عدم الإجابة أو الإجابة والتعليق بالمشيئة كأن فيه استغناء من العبد عن إجابة المطلوب ، فالأولى : حسم المسألة دون تقييدها بخيار المشيئة إن شاء أعطى وإن شاء منع ، في الوقت الذي يكون فيه السائل محتاجاً إلى طلبته وتناسـب هـذا هو الحـزم والجـزم ، ولهـذا بوب الإمام البخاري عليه بقوله : (ليعزم المسألة ، فإنه لا مكره له) [٥] .

وقـال الداودي : (معنى قوله : "ليعزم المسألة" أن يجتهد ويلح ولا يقل إن شئت كالمستثنى ، ولكن دعاء البائس الفقير) [٦] .

فهـذا الحديـث ، خـص الدعاء وطلب المسألة دون سائر المسائل بعدم التعليق بمشـيئة ا تعـالى ، بـل عليه أن يحسن الظن با ، ويجتهد في الدعاء ولا ييأس من الإجابة .

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٧٧/١٣/فتح) .

(٢) فتح الباري ، ١٤٠/١١ .

(٣) السابق .

(٤) فتح الباري ، ١٤٠/١١ .

(٥) السابق ، ١٣٩ .

(٦) السابق ، ١٤٠ .

وقـد يغفل كثير من الناس فيقيس الدعاء على غيره من الأعمال والأقوال حيث أمـر الشـارع بربطها بالمشيئة فيستثنى فيقع في المحذور ، وقد يستفسر عن الفرق بين الأمر بالمشيئة هنا والنهي منها هناك ، فالجواب من وجهتين :

أولاً : مقـام الدعاء وطلب الحاجات من ا – سبحانه – يظهر فيه مقام الغنى والقدرة تعالى ومقام الفقر والضعف للعبد ، وكنوز ا ملأى ، فلا يناسبه التعليق بالمشيئة بخلاف الحال في الأعمال والأقوال التي يقوم بها الإنسان فيحتاج فيها إلى عون ا ولطفه .

وثانياً : هو أن الاقتران بالمشيئة يحتاجه من يعلق عملاً أو قولاً كما ورد فهو يحتاج فيه إلـى الـتفويـض ، وبعـبارة أخـرى يحتاج إلى التوقيف على أمر الشرع في الأعمال والأقوال ، فحيث أمر بذكرها ذكرت بخلاف الحال في باب الدعاء فالقياس فاسد .

نتائج البحث

أولاً : أن الإيمـان بالقضـاء والقـدر يعتبر من أكبر الدواعي التي تدعو الإنسان للعمل والنشـاط بمـا يرضي ا تعالى ، وهو من أقوى الحوافز للمؤمن لكي يعمل ويقدم على عظـائم الأمـور بثبات وعزيمة ويقين ، ولهذا لما سمع بعض الصحابة معاني القدر من رسـول ا ﷺ قال : (ما كنت أشد اجتهاداً مني الآن) [1] ، وهذا مما يدل على جلالة فقه الصحابة ودقة أفهامهم وصحة علومهم ، فإن النبي ﷺ أخبرهم بالقدر السابق وجريانه على الخليقة بالأسـباب ، فإن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذي أقدره ا عليه ، ومكن فيه ، وهيئ له فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أم الكتاب وكلما زاد اجتهاداً في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه .

ثانياً : مصالح الدنيا ، ومصالح الآخرة متعلقة بالقضاء والقدر ، فكلما حقق الإنسان تنفيذ الأسباب الموصلة إلى هذه المصالح وتحققت له كان أسعد الناس بهذا الإيمان على خلاف من كان إيمانه بالقدر سلباً وتواكلاً فإنه لا يجنى في النهاية إلا الإحباط واليأس ، ولهذا إذا رأى الإنسـان أن مصـالح دنـياه تحققت بأسباب موصلة ، علم أن الآخرة لا بد لها من أسباب اجتهد في تحصيلها أو كما قال ابن القيم : (فإن العبد إذا علم أن سلوك هذا الطريق يفضـي به إلى رياض مورقة وبساتين معجبة ومساكن طيبة ولذة ونعيم لا يشوبه نكد ولا

---

(١) شفاء العليل ، ص ٦٧ .

تعب كان حرصه على سلوكها واجتهاده في المسير فيها بحسب علمه بما يفضى إليه) [1].

ثالثاً : جاء عن السلف الصالح قولهم : (لأنا بأول هذا الأمر أشد فرحاً مني بآخره) [2] ، وذلـك لأنه إذا كان قد سبق له من سابقة وهيأه ويسره للوصول إليها كان فرحه بالسابقة التـي سبقت له من ا أعظم من فرحه بالأسباب التي تأتي بها فإنها سبقت له من ا قبل الوسيلة منه وعلمها ا وشاءها وكتبها وقدرها وهيأ له أسبابها لتوصله إليها ، فالأمر كله من فضله وجوده السابق ، فسبق له من ا سابقة السعادة ووسيلتها وغايتها ، فالمؤمن أشد فرحاً بذلك من كون أمره مجعولاً إليه كما جاء عن بعض السلف (وا ما أحب أن يجعل أمـري إلي ، أنه إذا كان بيد ا خير من أن يكون بيدي) [3] ، فالقدر السابق معين على الأعمـال ويحث عليهـا ومقتضٍ لها ، لا أنه مناف لها وصاد عنها ، وهذا موضع مزلة قدم ، من ثبتت قدمه فاز بالنعيم المقيم ، ومن زلت قدمه عنه هوى إلى قرار الجحيم .

رابعاً : الإيمان بالقضاء والقدر يقضي على كثير من الأمراض التي تفتك على المجتمعات وتورث الأحقاد بين الناس وتدفع إلى التحاسد والتباغض ونسيان معنى الأخوة بينهم ، فلا يهنأ بنعيم ، ولا يسعد براحة ، ويفقد معنى القناعة بما رزقه ا .

خامسـاً : لا يخلـو الأمر من مصاب جلل يحتاج من الإنسان أن يواجهه بصبر ورباطة جـأش ، فمـن أنعـم ا عليه بإيمان بخير القدر وشره اطمأن حاله ، واستقر باله ، ولا يرزق الصبر إلا من حقق الإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره .

سادسـاً : المؤمن القوي في ميزان ا تعالى خير وأحب إلى ا من المؤمن الضعيف ، ولا قوة تحمد إلا قوة المؤمن الذي يحرص على ما ينفعه ويستعين با ولا يعجز ولا يقنط وإن لحق به شيء أو أصابه مكروه لا يتردد من اللجوء إلى القدر ، ويقول : قدر ا وما شاء فعل ، ولا يرمي بنفسه في ميدان "لو" فيهلك وتنثني عزيمته فتغلبه وسوسة إبليس .

وآخر دعوانا أن الحمد رب العالمين

---

(١) السابق ، ٦٨ .

(٢) السابق .

(٣) شفاء العليل ، ص ٦٨ .

أهم المراجع والمصادر التي استفاد منها الباحث

١- الإبانـة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) تقديم وتحقيق وتعليق د. فوقية حسين محمود ، القاهرة ، ط١ سنة ١٣٩٧هـ .
٢- إحيـاء علوم الدين لأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ) ، مصر ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
٣- الاخـتلاف فـي اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لأبي محمد عبد ا بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) بيروت ، ط١ سنة ١٤٠٥هـ .
٤- الإرشـاد إلى قواطـع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني ، القاهرة ، مكتبة الخانجي .
٥- الاعـتقاد والهدايـة إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث لأبي بكر أحمد ابن الحسين البيهقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ سنة ١٤٠٦هـ .
٦- الإنصـاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للإمام القاضي أبي برك بن الطيب الباقلاني ، القاهرة ، الخانجي ، ط٣ سنة ١٤١٣هـ .
٧- إيقاظ الفكرة لمراجعـة الفطـرة لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، دار ابن حزم ، ط١ سنة ١٤٢٠هـ .
٨- أبكـار الأفكار في أصول الدين للإمام سيف الدين الآمادي (٦٣١هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ سنة ٢٠٠٢م .
٩- إتحاف السادة المتقين للإمام الزبيدي بغير .... ولا سنة .
١٠- إيثار الحق على الخلق في رد الخلاف إلى المذهب الحق لابن الوزير اليماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون طبعة .
١١- تفسير ابن كثير ، مكتبة الصفا ، ط١ سنة ١٤٢٣هـ .
١٢- تفسير الطبري ، دار الفكر ، بدون طبعة .
١٣- تفسير الشوكاني ، دار الفكر ، بدون طبعة .
١٤- تهافت الفلاسفة لأبي حامد الغزالي ، دار المعارف .

١٥- شـرح أصـول اعـتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهـم لأبي القاسم هبـة ا بن الحسن بن منصور اللالكائي (٤١٨هـ) ، تحقيق د. أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر والطباعة ، الرياض ، ط١ سنة ١٤٠٩هـ .

١٦- شرح الأصول الخمسة للقاضـي عبد الجبار المعتزلي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٣٨٤هـ .

١٧- شـرح المواقـف للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ) ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط١ سنة ١٤١٩هـ .

١٨- شـرح العقيدة الطحاوية للإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) ، حققها جماعة من العلماء ، ط٨ سنة ١٤٠٤هـ .

١٩- شرح الإبانة على أصول الستة والديانة لأبي عبد ا ، عبيد ا بن بطة العكبرى ، تحقيق د. رضا بن نعسان معطي ، دمشق ، ط١ سنة ١٤٢٣هـ .

٢٠- شـرح العقـيدة السفارينية لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، دار البصيرة ، بدون طبعة ولا السنة.

٢١- شرح المقاصد للتفتازاني ، عالم الكتب ، ط١ سنة ١٤١٩هـ .

٢٢- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام ابن القيم ، القاهرة ، ط٢ سنة ١٤١٨هـ .

٢٣- شـرح النووي بصحيح مسـلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

٢٤- صـحيح الـبخـاري ، أبـو عبد ا محمـد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) مع شرحه فتح الباري ، دار المعرفة .

٢٥- صـحيح مسـلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٦- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم ، حققه وخرج أحاديثه د. علي بن محمد الدخيل ا ، الرياض ، ط١ سنة ١٤٠٨هـ .

٢٧- طـريق الهجرتيـن وبـاب السعادتين لابن القيم الجوزية ، خرج أحاديثه عمر بن

محمود أبو عمر ، دار ابن القيم ، ط٢ سنة ١٤١٤هـ .
٢٨- عون المريد لشرح جوهـرة التوحيـد لعبـد الكريم تنان ، ومحمد أديب الكيلاني ، دار البشائر .
٢٩- غاية المرام في علم الكلام ، سيف الدين الآمدي ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، القاهرة ، سنة ١٣٩١هـ .
٣٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمـد بن علـي بن حجر العسقلاني ، تحقيق محب الدين الخطيب ، القاهرة ، ط٨ سنة ١٤٠٧هـ .
٣١- الفقـه الأكبـر مع شـرح القـاري للإمـام أبي حنيفـة ، دار الكتب العلمية ، ط ١ سنة ١٤٠٤هـ .
٣٢- لوامـع الأنـوار البهيـة للعلامـة محمـد السـفاريني ، المكتب الإصلاحي ، ط ٣ سنة ١٤١١هـ .
٣٣- مجمـوع فـتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبـد الرحمن بن محمد النجدي ، إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .
٣٤- مـدارج السـالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم الجوزية ، تحقيق رضوان جامع رضوان ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ سنة ١٤٢٢هـ .
٣٥- المستدرك على الصحيحيـن لأبي عبد ا الحاكـم النيسـابوري ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط١ سنة ١٤١١هـ .
٣٦- المطالـب العالـية من العلم الإلهـي لفخر الدين الرازي ، تحقيق د. أحمد حجازي السقا ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ سنة ١٤٠٧هـ .
٣٧- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، دار الكتب العلمية ، بدون طبعة .
٣٨- المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ، تحقيق عمر السيد عزمي ، الدار المصرية ، بدون طبعة .
٣٩- نهايـة الأقـدام في علـم الكلام لعبد الكريـم الشهرستاني ، تحقيق الفرد جيوم ، مكتبة المتنبي ، مصر ، القاهرة .
٤٠- الـنهاية فـي غريـب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ،

التفهيم لما أشكل من مسائل القضاء والقدر

تحقيق طاهر أحمد الزواوي ، محمود محمد الطناجي ، المكتبة الإسلامية .